

تأثيرات العولمة على القطاع الصناعي الجزائري

د. بن حمود سكيينة *

مستخلص:

Résumé :

Dans cette étude intitulé « l'impact de la mondialisation sur le secteur industriel Algérien » on a abordé deux types d'impacts: le premier c'est l'impact économique et sociale de la mondialisation sur le secteur industriel, et le deuxième déterminera quelques indicateurs économiques qui a été influencée par la mondialisation, tels que l'indice de la participation de l'industrie dans la constitution du PIB et la valeur ajoutée, et l'indice de la part industrielle dans l'emploi et enfin l'indice de la part industrielle dans les échanges extérieurs.

Nous concluons notre étude par des recommandations au service de la stratégie industrielle au futur.

Mots clés: la mondialisation économiques – la compétitivité – le développement industrielle – les échanges extérieurs – la récession économique.

تناولنا في دراستنا حول " تأثيرات العولمة على القطاع الصناعي الجزائري" جانبان ، الأول يتناول الآثار الإقتصادية والإجتماعية للعولمة على القطاع الصناعي ، أما الثاني فيتمثل في بعض المؤشرات الإقتصادية التي تأثرت بالعولمة مثل مؤشر مساهمة الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، ثم مؤشر مساهمة الصناعة في التشغيل وأخيرا مؤشر مساهمة الصناعة في المبادلات الخارجية .

وختما الدراسة بتوصيات نراها مفيدة في خدمة الإستراتيجية الصناعية مستقبلا .

الكلمات المفتاحية: العولمة الإقتصادية، التنافسية، التنمية الصناعية، المبادلات الخارجية، الركود الإقتصادي.

المقدمة:

تعد الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية في العصر الحالي بما لها من دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية. وتقدم الدول يقاس بقوة صناعتها، كما أن الصناعة المتطورة هي الصناعة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة ولديها القدرة على منافسة الصناعات العالمية.

والجزائر هي من بين البلدان التي أرست قواعدا للتنمية الصناعية منذ الاستقلال، وفعلا تطورت الصناعة بفعل المخططات التنموية، تطورا مرموقا، غير أن التحولات العالمية والتغيرات في البيئة الاقتصادية، أجبرت الجزائر على انتهاج اقتصاد السوق والانفتاح على السوق العالمي.

هذه المتغيرات أثرت على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وخاصة المؤسسات الصناعية تأثيرا كبيرا. صحيح أنها أدت إلى القضاء على بعض الاختلالات التي كانت تعاني منها

* - أستاذة محاضرة قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر 3.

الصناعة، جراء الحماية الشديدة والانغلاق، وفتحت السوق الجزائري أمام المنافسة الداخلية والخارجية وأصبحت الصناعة تهتم بعاملتي النوعية الجيدة والسعر المناسب. لكن تبقى سلبيات هذه التحولات كبيرة وأثارها عميقة على القطاع الصناعي.

ونحن نطرح السؤال الأساسي لهذه الورقة:

ما هي الآثار التي مست بالقطاع الصناعي الجزائري جراء العولمة ؟

نحاول الاستعانة بالمحورين الآتيين وهما:

1. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة على القطاع الصناعي:

إن تبني نهج اقتصاد السوق في الجزائر، وكذلك ظهور بما يسمى العولمة في الألفية الثالثة، تطلب من الجزائر القيام بإصلاحات هيكلية عميقة لمجمل الاقتصاد الوطني، بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي وتقاسم مزايا تحرير التجارة. وقد نتجت عن ذلك آثار اقتصادية وأخرى اجتماعية، مست بالقطاع الصناعي نحاول ذكرها كما يلي:

1.1. الآثار الاقتصادية:

أهم ما يميز الوضعية الاقتصادية خلال الفترة (1994-2010) هو حالة الانكماش الذي أصيبت به مختلف القطاعات ولكن بدرجات متفاوتة. فالقطاع الأكثر تضررا هو القطاع الصناعي والذي تأثر بالانفتاح والعولمة تأثرا كبيرا. وقد تجلت هذه الآثار بالخصوص في الآتي:

أولا - تطور الإنتاج الصناعي:

تدل الإحصائيات على أن الصناعة الجزائرية قد عرفت ركودا، خاصة صناعة الجلود والمنسوجات وهذا راجع إلى المنافسة الشديدة التي تواجهها هذه الصناعات من خلال انفتاح أكثر للسوق على رؤوس الأموال الخاصة الوطنية ونشاط القطاع غير الرسمي وتوسعه. واستنادا إلى سنة 1989، انخفض مؤثر إنتاج الجلود والأحذية بما قدره 53 نقطة ولم يبلغ هذا المؤثر في سنة 1997 سوى 23,7 نقطة. أما فيما يتعلق بالمنسوجات وصناعة الخشب فإن تراجع الإنتاج بها حديث النشأة، لكنه بالضخامة نفسها إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الفترة الممتدة بين 1994 - 1997. كذلك تراجع إنتاج الصناعات الغذائية ومؤشرها انخفض بـ 13 نقطة. و أن الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية التي

تشكل النواة المركزية لأي منظومة صناعية قد تضررت بالغ الضرر، فقد انخفض إنتاجها بنسبة 50% فيما بين 1994 - 1997 مما نتج عنه بطالة كبيرة في أداة الإنتاج¹.

ثانيا - تطور استغلال الطاقات الإنتاجية في المؤسسات الصناعية

تشير بعض الإحصاءات على أن معدلات استغلال قدرات الإنتاج في المؤسسات الصناعية في تراجع مستمر وشامل أي يمس كل القطاعات ما عدا قطاع المحروقات.

هذا التراجع قد لحق بالخصوص بصناعة الجلود والأحذية فمن 64,10% في سنة 1990، إلى 30,20% في سنة 1998. وكذلك الصناعات الحديدية من (55% إلى 30,50%) وصناعة النسيج من (54,20% إلى 36,30%)، وصناعة المناجم والمحاجر من (70,60% إلى 47,80%)، خلال السنتين 1991 و1998 على التوالي.

كما نستدل من الإحصاءات أن انخفاض معدلات استغلال القدرات قد لحق أساسا بصناعات السلع الوسطى والتجهيز والفروع التي كانت وحداتها قديمة والتي تشهد تعطلات متكررة، وفي الفروع ذات الطاقة التكنولوجية العالية والتي ما تزال بحاجة إلى مساعدة تقنية².

ومما زاد في تأزم الوضع بالنسبة لقطاع الصناعة هو ضعف قدرته على التصدير وهو ما انجر عنه وضع صناعيا عاجزا هيكليا، مع نسبة تغطية صادراته الصناعية لوارداته من المواد الأولية ومواد التجهيز منخفضة جدا. إلى جانب أسباب أخرى تتعلق بقلّة جودة المنتجات الصناعية الجزائرية والتي تؤدي إلى صعوبة تسويق هذه المنتجات. كل هذه العوامل أدت إلى تكديس مخزونات من المنتجات المصنوعة من المواد الأولية ومخزونات شبه مصنعة في كل المؤسسات تقريبا.

ثالثا - غلق المؤسسات الصناعية

لقد سحبت الدولة حمايتها للمؤسسات الوطنية بشكل مفاجئ خلال فترة الانفتاح على السوق العالمي. فوجدت هذه المؤسسات نفسها في وضع تواجه فيه محيط ناجم عن قرارات اقتصادية كلية دون أن تكون مهيأة لذلك. وهذا ما حتم على السلطات غلق العديد من هذه المؤسسات التي أصبحت عاجزة عن تسيير أمورها.

من خلال الإحصاءات يتبين بأن القطاع الصناعي سجل أكبر عدد من المؤسسات التي أغلقت أبوابها بحيث شملت 60 مؤسسة اقتصادية عمومية و383 مؤسسة عمومية محلية، أي بمعدل 54% من عملية حل المؤسسات ككل.

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر، نوفمبر 1998، الجزائر، ص 77.

² Collection statistique N° 95, Alger, 09/2000 (ONS).

إن الحصيلة التي تم إعدادها في السداسي الأول من عام 1998 تشير إلى أن إجراءات حل المؤسسات شملت أكثر من 800 مؤسسة منذ سنة 1994 وقد انجر عن ذلك تخفيض في عدد العمال بلغ 212960 عاملاً³.

رابعا - عمليات خصخصة المؤسسات

رغم عملية الإصلاح التي عرفتها المؤسسات العمومية في إطار استقلالية المؤسسات التي شرع فيها سنة 1988 وإنشاء صناديق المساهمة بهدف تجاوز العقبات التي كانت تعاني منها، إلا أن هذه الإصلاحات لم تحقق الأهداف المرجوة منها، لذلك كان لا بد من العمل على إصلاح القطاع العام وخصوصة مؤسساته بهدف تفعيل أداء القطاع الصناعي وتجاوز العقبات التي تعترضه.

ولقد تجسدت هذه الإصلاحات في سنة 1995 بمقتضى قانون الأموال المنقولة للدولة رقم (12-1995) والذي عوض صناديق المساهمة بالشركات القابضة (holding)، لتمكين تقويم المؤسسات التي تعيش في أغلبها صعوبات مالية خطيرة وذلك بهدف خصصتها⁴.

ولتفعيل هذا النظام الجديد (الشركات القابضة) للقطاع الصناعي العمومي، ارتكزت سياسة التنمية الصناعية للدولة على أمرين: ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة وإعادة هيكلة القطاع الصناعي العام.

ففيما يخص ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة فإن الدولة قد أنشأت صناديق دراسات الجدوى بهدف منح القروض للمستثمرين لتمويل الدراسات التقنية ما قبل الاستثمار، وكذلك إنشاء صندوق المساعدة على إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة⁵.

أما فيما يخص إعادة هيكلة القطاع الصناعي العام، فإن الأهداف المرجوة منه كانت تتمحور حول:

- خلق فروع مستقلة للمؤسسات الصناعية متجانسة ومركزة حول نشاطاتها الأساسية والتنازل عن الأصول المرتبطة بأنشطة ثانوية ضعيفة المردودية.
- فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمساهمة الوطنية والأجنبية.

³: تقرير CNES حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، سبق ذكره، 93.

⁴ عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري في الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نفود ومالية، جامعة الجزائر، 2004 - 2005، ص 193.

⁵RabehAbdoun, un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie (1994 - 1998), créé N° 46/47, 4T de 1998 et 1T du 1999, p. 35.

- تدعيم طاقات التسيير والإدارة في المؤسسات عن طريق التكوين وإعادة التأهيل.

وبموجب إعادة هيكلة القطاع الصناعي العام فإنه تم تشخيص وضعية المؤسسات العمومية وتطهير محافظتها المالية، ثم عملية خوصصة كلية أو جزئية للمؤسسات غير الإستراتيجية.

وقد اعتمد برنامج الخوصصة بصفة رسمية منذ 1995 وذلك بعد صدور قانون (95-22) وبعد أن وزعت أسهم مجموع المؤسسات العمومية على (11) شركة قابضة تمهيدا لإعادة هيكلتها أو خوصصتها.

حيث ظهر أول برنامج للخوصصة في أفريل 1996 مدعوما من طرف البنك الدولي، وكان من المقرر أن يمس حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة، وبتاريخ 1997/12/31 تم حل 76 مؤسسة من أصل 1481، ونتج عنه تسريح حوالي 160.000 عامل من مجموع 573.941 عامل، وكلف التطهير المالي لهذه المؤسسات الخزينة العمومية 195,8 مليار دج فقط في سنة 1997.

ونفس الإجراء تم اعتماده مع المؤسسات العمومية المحلية التي تديرها خمس شركات قابضة جهوية، بحيث تم حل 131 مؤسسة من أصل 1321 مؤسسة محلية وتسريح 117.259 عامل⁶. ولقد تم توخي الحذر في الجزائر عند طرح وتطبيق سياسة التحرير والخوصصة، ذلك أنه إذا كان لهذه السياسة إيجابيات كتحرير المؤسسة العمومية من الأعباء الداخلية والخارجية وتقوية المنافسة على مستوى السوق وغيرها.

فلهذه السياسة سلبية أيضا ومن بينها الزيادة في معدلات البطالة بشكل لم يسبق له مثيل، كما نتج عن سياسة الخوصصة وحسب تقرير الديوان الوطني للإحصاء إلى أن أكثر من 79% من النسيج الصناعي المنتج في سنة 2001 عرف توقفا في الإنتاج، وهذه التوقفات عن الإنتاج أدت إلى اختلالات عديدة لحوالي 43% من النسيج الصناعي المنتج وبالرغم من إعادة تجديد جزء من أدوات الإنتاج بالنسبة لـ 46% من النسيج الصناعي، إلا أن القطاع الصناعي بقي يسجل معدلات نمو سلبية⁷.

وحسب إحصائيات وزارة الصناعة بداية 2003 هناك 11.000 شركة عامة، 36% منها في حالة حسنة أي 400 مؤسسة و700 مؤسسة عامة في حالة سيئة ولا يوجد إطار مالي لمواجهة صعوباتها المالية⁸.

⁶ عبد الله بلوناس، أطروحة الدكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 1983.

⁷ المجلة الجزائرية للتسيير (INPED)، العدد الأول، جوان 2007، ص 166.

⁸ وزارة الصناعة، دراسة السلاسل الصناعية، النمو، احتمالية الاستثمارات والشغل في الصناعة الجزائرية، المقياس الرابع، الجزائر، 2003، ص 20.

عموما فإن عملية الخصخصة لم تحقق الأهداف التي كانت مرسومة من أجلها، وهذا بسبب الصعوبات التي جعلتها بطيئة على المستوى التطبيقي رغم توفر النصوص القانونية ومنها:

- غياب سوق مالي ديناميكي.
- نقص التجربة بخصوص الخصخصة.
- غياب نظام بنكي مرن يتماشى أدائه مع آليات اقتصاد السوق.
- مشاكل تتعلق بالجانب المالي والمحاسبي عند تقييم أصول المؤسسات العمومية وتعديل الملكية ، بالإضافة إلى الضغوطات النقابية ووجود تيارين أحدهما ضد الخصخصة والثاني يشجع عمليات الخصخصة المكثفة.

في الأخير نقول أن الخصخصة لا يمكن أن تنجح إلا إذا تمت تعبئة كل الجهود وساهمت كل الأطراف لتجسيدها على أكمل وجه آخذين بعين الاعتبار بأن عملية الخصخصة تحتل الأولوية في عملية الإصلاح الاقتصادي⁹.

2.1. الآثار الاجتماعية:

على الرغم من النتائج الاقتصادية الكلية التي تحققت خلال مرحلة التحرير الاقتصادي. إلا أن الوضعية المتدهورة للقطاع الصناعي حالت دون تحقيق نتائج إيجابية ملموسة تمس بالطبقات الاجتماعية. نذكر بأن الصناعة قبل الإصلاحات كانت تشكل العمود الفقري بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وهبوط وتراجع وضعيتها في سنوات اقتصاد السوق والانفتاح على السوق العالمي، نتجت عنه آثار سلبية وخيمة مست بالجانب الاجتماعي، نحاول ذكر هذه الآثار كما يلي:

أولا – ضعف القوة الشرائية بالنسبة للمواطنين

إن إقامة الميكانيزمات الأولى للانتقال إلى اقتصاد السوق سنة 1990، بالإضافة إلى رفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية بشكل كبير. وتشير الإحصائيات إلى أن معدلات الأسعار قد تضاعفت بين سنة 1990 و1998 كما يلي¹⁰:

- 10,5 مرات بالنسبة للأدوية.
- 8,7 مرات بالنسبة للمواد الغذائية ذات المنشأ الصناعي.

⁹ يعقوبن صليحة، العولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2008 – 2009، ص 69.

¹⁰ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 296.

- 8 مرات بالنسبة للكهرباء والغاز والماء الشروب والوقود.

وفي المقابل لم يتضاعف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلا بـ 7,5 مرات، فانتقل من 800 دج إلى 6000 دج، وهذا ما أدى إلى ضعف القوة الشرائية للمواطنين.

ثانيا - البطالة

لقد أدت عملية غلق المؤسسات وتسريح العمال منها، بالإضافة إلى انعدام فرص التشغيل، إلى ارتفاع معدلات البطالة، حيث ارتفعت من 10% سنة 1985 لتبلغ 25% سنة 1990 ثم 28% سنة 1998 ووصلت إلى حد 29,2% في سنة 1999¹¹، ويعود ذلك إلى النمو الديمغرافي الذي تشهده الجزائر حيث تجاوز متوسط النمو 2,8% وهذا ما أدى إلى تسارع في حجم القوة العاملة على سوق العمل، فانتقلت من 5,85 مليون عامل عام 1990 إلى ما يقارب 8,25 مليون عامل سنة 1998.

بالإضافة إلى سياسة تسريح العمال التي جاءت نتيجة الخصخصة التي شملت العديد من مؤسسات القطاع العام، فمنذ سنة 1994 إلى غاية 1998 قدر عدد المؤسسات التي حلت بـ 815 مؤسسة، هذه الوضعية أدت إلى تسريح 400 ألف عامل، الأمر الذي أدى إلى تأزم الوضع في سوق العمل.

إن بلوغ مستوى من البطالة إلى 29% من اليد العاملة القادرة على الشغل ينبأ بحدوث أخطار كبيرة وظواهر اجتماعية خطيرة يصعب التحكم فيها ومعالجتها، وهذا ما نلاحظه من انتشار الأمراض الاجتماعية بشكل واسع كالإجرام والمخدرات والتفكك في الروابط والعلاقات الاجتماعية... الخ.

وفي ظل معاشية الارتفاع في الأسعار لمختلف السلع والخدمات مقارنة بضعف القدرة الشرائية نتيجة تحرير الأسعار وانخفاض قيمة العملة "الدينار الجزائري" بأكثر من 50%، مع بقاء الأجور في حالة ثبات نسبي هذا الوضع عجل بانهيار الطبقة الوسطى وتحولها إلى الطبقة الفقيرة، الأمر الذي أدى إلى اتساع الهوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة وزيادة حدة الفوارق الاجتماعية وما ارتبط به من توزيع للدخل الوطني.

ثالثا - ضعف الإنفاق على القطاع الاجتماعي

تمثل في الخصوص في ضعف الإنفاق على التعليم والصحة. ففي قطاع التربية مثلا انخفضت ميزانية التسيير من 4,73% سنة 1994 إلى 4,02% عام 1999، أي من 21,5% إلى 15,66% من ميزانية الدولة ولنفس الفترة. كما شهد قطاع الصحة أيضا ترجعا في معدلات الموارد المالية المخصصة له، بحيث انتقل من 1,43% سنة 1994 إلى

¹¹ فكرون السعيد، التغييرات العالمية وقضية التنمية بالمجتمعات النامية (الجزائر نموذجا)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 23، جوان 2005، ص 85.

99,0% سنة 1999، مما أدى بالطبع إلى تدهور في مستوى الخدمات المقدمة من طرف هياكل هذا القطاع¹².

وفي هذا السياق سجل دليل التنمية البشرية المعد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1996، بخصوص الحرمان البشري والتهميش في الجزائر أن السكان بدون خدمات صحية في الفترة (1985 – 1995) قد بلغ نصف مليون ووصل عدد السكان دون مرافق للصرف الصحي إلى 6,6 مليون نسمة، ونسبة الأمية فاقت 6,6 مليون نسمة سنة 1995، وأن 7,59 مليون جزائري يعيشون في فقر مطلق منهم 2,76 مليون يعيشون في حالة قصوى من الحرمان و4,83 مليون شخص لا يتوفرون على أي دخل منتظم¹³.

2. بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تأثرت بالعولمة:

نلمس تأثير التحرير الاقتصادي والعولمة التي مست بالقطاع الصناعي، باللجوء إلى دراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل مؤشر مساهمة الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام (PIB) والقيمة المضافة، ومؤشر مساهمة الصناعة في التشغيل، ومؤشر مساهمة القطاع الصناعي في المبادلات الخارجية. نحاول دراسة كل مؤشر كما يلي:

1.2. مؤشر مساهمة الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام (PIB) والقيمة المضافة في الفترة (1999 – 2006):

إن الوضعية التي يعيشها القطاع الصناعي في الوقت الراهن تدعو إلى القلق والخوف، وهذا بالنظر إلى النتائج التي حققها. فبالرغم من البرامج التي تم الشروع فيها ومنها مخطط الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو تبقى مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام (PIB) والقيمة المضافة ضعيفة، نحاول تلمسها بالبيانات الآتية:

أولاً- مساهمة الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام (PIB) في الفترة (1999 – 2006):

عرف الناتج الداخلي الخام خلال السنوات الأخيرة زيادة معتبرة وهذا بسبب انتعاش وارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية. أما مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج الداخلي فإن الإحصاءات¹⁴ تدل على أن نسبة مساهمته في تراجع مستمر حيث بلغت

¹² ساعو باية، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر - واقع وآفاق - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2008 – 2009، ص 125.

¹³ إسماعيل قبيرة وآخرون، عولمة الفقر، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2003، ص 44.

¹⁴ Office National des Statistiques.

8,35% سنة 1999 لتتراجع إلى 5,03% سنة 2006. كما تدل البيانات على المساهمة المحدودة للصناعات المعملية في الناتج الداخلي الخام فمن 6,96% سنة 1999 إلى 3,90% في سنة 2006، مع العلم أن الصناعات المعملية تشكل كل فروع القطاع الصناعي ما عدا فرعي المناجم والمحاجر، الماء والطاقة، إضافة إلى ذلك أن هذين الفرعين ارتفعت نسبتهما في الإنتاج الصناعي من 8% سنة 1989 إلى 16% سنة 2000 و19% سنة 2005، وهذا يعني أن تراجع مساهمة الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام يرجع أساسا إلى تراجع إنتاج الصناعات المعملية.

وبإلقاء نظرة على مختلف فروع الصناعات المعملية وهي تشمل: الصناعات الحديدية المعدنية الكهربائية والإلكترونية، مواد البناء، الصناعات الكيماوية والبلاستيكية، الصناعات الغذائية، النسيج، الجلود والأحذية، الخشب والفلين والورق، خلال السنوات (1999 – 2006)¹⁵ نلاحظ أن التراجع قد شمل في نهاية المطاف كل الفروع وكل المنتجات حتى تلك التي تتطابق نوعيتها مع المعايير الدولية، وذلك راجع إلى تقلص حجم السوق الداخلي نظرا لضعف الطلب ووجود السوق غير الرسمي والمنافسة بالإضافة إلى ضعف القطاع العمومي في استخدام القدرات والموارد المتاحة وسوء التسيير علاوة على عدم تجديد المنشآت وتردد القطاع المصرفي في الموافقة على التمويل بالفروض نظرا للضغوط المالية التي تعاني منها أغلب مؤسسات القطاع الصناعي.

ثانيا- تطور مساهمة الصناعة في القيمة المضافة (1999 – 2006)

تعتبر القيمة المضافة من المؤشرات المهمة للتطور الصناعي حيث أن تزايد نموها يعكس دور القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد المحلية واستغلالها في الأنشطة الاقتصادية والتي تنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يوضح لنا تطور القيمة المضافة في القطاع الصناعي.

جدول رقم 1: يبين تطور القيمة المضافة الصناعية ومساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية للفترة (1999 – 2006)

الوحدة: مليار دج

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات القيمة المضافة
7326,3	6415,5	5068,5	4292,1	3644,9	3452	3430,9	2599	القيمة المضافة الإجمالية
426	403,1	377,5	350,5	336,6	315,2	290,7	270,4	القيمة المضافة الصناعية خارج المحروقات
5,81	6,28	7,42	8,16	9,23	9,13	8,47	10,4	% القيمة المضافة الصناعية إلى القيمة المضافة الإجمالية

¹⁵ Office National des Statistiques.

المصدر: يعقوبن صليحة، العولمة وأثرها على القطاع الصناعي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 - 2009، ص 94.

من الجدول نلاحظ:

تراجع مساهمة القيمة المضافة الصناعية في القيمة المضافة الإجمالية فمن 10,4% في سنة 1999 إلى 5,81% في سنة 2006، أي في خلال عشرية تقريبا تراجعت قيمتها إلى النصف، وهذا يعود إلى أسباب عديدة منها، الانخفاض في استغلال الطاقات الإنتاجية واعتماد القطاع الصناعي على المدخلات المستوردة وتآكل وتقاد المجهيزات المستعملة في الصناعة. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الفروع الصناعية قد تراجعت مساهمتها بشكل كبير في القيمة المضافة، وهذا ما نحاول توضيحه بالجدول الموالي.

جدول رقم 2: تقسيم القيمة المضافة على فروع القطاع الصناعي
الفترة (2003 - 2006)

الوحدة: %

2006	2005	2004	2003	السنوات القيمة المضافة
20,70	19,30	17,60	17,60	الماء والطاقة
1,90	1,60	1,50	1,60	المناجم والمحاجر
10,40	10,80	10,90	10,80	الصناعات الحديدية المعدنية الميكانيكية الكهربائية والإلكترونية
10,20	10,40	10,10	9,50	مواد البناء
6,20	6,20	6,40	6,40	الصناعات الكيماوية والبلاستيكية
31,70	31,40	31,70	32,80	الصناعات الغذائية
3,20	3,50	3,60	3,70	النسيج
0,60	0,60	0,70	0,70	الجلود والأحذية
3,80	3,90	4,10	4,00	الخشب والقلين والورق
11,30	12,30	12,40	12,90	صناعات مختلفة
100	100	100	100	المجموع

Source : Office Nationale des Statistiques (O.N.S).

نلاحظ من الجدول ما يلي:

- كل الفروع نسبها في تراجع مستمر في تكوين القيمة المضافة باستثناء قطاع الماء والطاقة والتي ساهمت بـ 17,6% سنة 2003 لترتفع إلى 20,70% في سنة 2006.
- قطاع الجلود والأحذية تكاد تكون مساهمته في القيمة المضافة منعدمة والسبب يعود إلى منافسة السلع الأجنبية ورياءة المنتج المحلي.

- كذلك قطاع المناجم مساهمته محدودة أيضا ولم تصل حتى إلى 2%، وهذا يعود إلى الانخفاض في استغلال الطاقات الإنتاجية للمصانع التي تستخدم المواد الأولية المنجمية.
- الصناعات الغذائية تمثل الصناعة الأكثر مساهمة في القيمة المضافة ولكنها في تراجع هي الأخرى فمن 32,70% سنة 2003 إلى 31,70% سنة 2006، وهذا يعود إلى النشاط المكثف للقطاع الخاص في مثل هذه الصناعات واستمرار حماية السوق الوطني من السلع الغذائية الأجنبية في هذه الفترة فقط.

2.2. مؤشر مساهمة الصناعة في التشغيل:

رغم أن القطاع الصناعي الجزائري يشتمل على نحو 1303 مؤسسة عمومية اقتصادية، إلا أنها لا تساهم بنسبة فعالة في امتصاص البطالة. كما أنه بفعل الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في القطاع الصناعي منذ الثمانينات، وكذا المنافسة الأجنبية، تأثر التشغيل في القطاع الصناعي حيث أصبح هذا القطاع يفقد باستمرار مناصب الشغل، عوض العمل على خلقها للمساهمة في القضاء على البطالة.

ولقد قدرت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في خلق مناصب الشغل بـ 11% خلال الفترة (2001 – 2005) مسجلة بذلك انخفاضا مقارنة بسنة 1990 حيث كانت الصناعة تساهم بـ 15% من العمالة الإجمالية وهذا التراجع في عدد الأشخاص المشتغلين في الصناعة، يعود إلى انخفاض وتيرة خلق مناصب الشغل بين فترتي (1997 – 2001) و(2001 – 2005) حيث انتقل معدل النمو المتوسط للشغل في الصناعة من 10,10% إلى 5,30% خلال الفترتين. وهذا الانخفاض يعود إلى تدهور الشغل في القطاع الصناعي العمومي، حيث فقد ما بين نهاية 2003 ونهاية السداسي الأول من سنة 2004 حوالي 2165 منصب شغل¹⁶.

نحاول توضيح مساهمة الصناعة في التشغيل حسب الجدول الموالي:

جدول رقم 3: تطور مساهمة الصناعة في العمالة الإجمالية (2003-2006)

الوحدة : عامل

2006	2005	2004	2003	السنوات البيان
8868804	8044221	7798412	6684056	العمالة الإجمالية
1263591	1058835	1060785	804152	عدد المشتغلين في الصناعة
14,25	13,16	13,60	12,03	نسبة العاملين في الصناعة إلى العمالة الإجمالية

¹⁶ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول لسنة 2004، الدورة العادية، 25 ديسمبر 2004، ص 47.

19,34	0,18-	31,91	06,62-	معدل نمو الشغل في الصناعة
142845	158852	164352	174069	عدد العاملين في الصناعات المعملية
1,61	1,98	2,10	2,60	نسبة العاملين في الصناعات المعملية إلى العمالة الإجمالية

المصدر: يعقوبين صليحة، العولمة وأثرها على القطاع الصناعي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 – 2009، ص 102.

من الجدول نلاحظ:

- نسبة مساهمة الصناعة في التشغيل ضعيفة وهي في تذبذب مستمر حيث انخفض معدل نمو التشغيل في الصناعة إلى 6,62% سنة 2003. ويرجع هذا النقص في خلق مناصب الشغل في القطاع الصناعي العمومي إلى جملة من الأسباب نذكر منها:

- ✓ تباطأ الاستثمار في القطاع الصناعي منذ سنة 1985.
- ✓ تسريح العمال (تسريح العمال لأسباب اقتصادية والتقاعد المسبق) منذ 1995.
- ✓ عجز المؤسسات العمومية على القيام بالتعديلات الضرورية لأداة الإنتاج والمؤهلات والتسيير.
- ✓ انخفاض استخدام القدرات الإنتاجية للقطاع الصناعي.

- نلاحظ أيضا المساهمة الضعيفة للصناعات المعملية وهي في تراجع مستمر فمن 2,60% سنة 2003 لتتخفف إلى 1,61% في سنة 2006، وهذا نتيجة قلة الاستثمارات في هذه الصناعات حيث كانت 18,1 مليار دج في 2003 لتتخفف إلى 15,2 مليار دج سنة 2004.

3.2. مؤشر مساهمة القطاع الصناعي في المبادلات الخارجية:

تبين المبادلات التجارية حركة تطور كل من الصادرات والواردات والإمكانات الإنتاجية والتجارية للمؤسسات. إذ تعد الصادرات مؤشرا لتحديد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما تبين الواردات درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج، يمكن توضيح مساهمة القطاع الصناعي في المبادلات الخارجية من خلال مدى مساهمته في الصادرات والواردات.

أولا- الصادرات الصناعية

سعت الجزائر دوما إلى ترقية الصادرات الصناعية من غير المحروقات، وهذا من أجل تحقيق الاستقرار في التوازنات الكلية، بعيدا عن تقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية.

واستنادا إلى بيانات الديوان الوطني للإحصاء للفترة (1999 – 2006)¹⁷، فإن صادرات القطاع الصناعي وصلت إلى 80,79 مليار دج في سنة 2006، بينما في سنة 1999 لم تشكل سوى 27,98 مليار دج وهذا يعني أن هناك جهودا تبذل من أجل ترقية الصادرات الصناعية.

كما تمثل الصادرات من الصناعات الكيماوية والبلاستيكية الصدارة في الصادرات الصناعية حيث بلغت نسبتها 63,33% في سنة 2003، لكن بعد ذلك بدأت بالتراجع لتصل إلى 39% فقط في سنة 2006.

بالمثل فإن الصناعات المعدنية والحديدية والكهربائية والإلكترونية تحتل نسبة معتبرة في الصادرات الصناعية حيث وصلت إلى 46,5% في سنة 2006 لكن يبقى هذا الفرع يعاني من المنافسة الأجنبية.

أما باقي الفروع فتعتبر مساهمتها في الصادرات الصناعية ضعيفة جدا، خاصة النسيج والجلود والأحذية والخشب والفلين والورق وهذا بسبب رداءة نوعية المنتج المحلي. وتبقى الصادرات الصناعية الإجمالية ضعيفة ولا يمكن الاعتماد عليها كمصدر لتمويل الاقتصاد الوطني.

والجدول التالي يوضح مدى مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الإجمالية.

جدول رقم 4: مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الإجمالية للفترة (1999 – 2006)

الوحدة: مليون دج

2006	2005	2004	2003	2002	السنوات الصادرات
3836879	3421548	2237447	1902053	840516	الصادرات الإجمالية
80789,7	64222,5	58021	50281,8	27982,3	الصادرات الصناعية غير المحروقات
2,10	1,87	2,60	2,64	3,33	% الصادرات الصناعية إلى الصادرات الإجمالية

المصدر: يعقوبن صليحة، العولمة وأثرها على القطاع الصناعي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 – 2009، ص 97.

من خلال الجدول يتبين ما يلي:

- رغم تزايد قيمة الصادرات الصناعية فمن 27,98 مليار دج سنة 1999 إلى 80,79 مليار دج سنة 2006، إلا أن نسبتها في انخفاض مستمر.

¹⁷ Office National des statistiques

- شكلت الصادرات الصناعية إلى الصادرات الإجمالية 3,33% في سنة 1999، ثم بدأت بالتراجع إلى أن وصلت إلى 2,70% في سنة 2006. وهذا التراجع يلاحظ عنه أنه متذبذب ويعود إلى انعدام الدعم المستمر لسياسة ترقية الصادرات من غير المحروقات.

ثانيا- الواردات الصناعية

الاقتصاد الجزائري يظل يعتمد على العالم الخارجي لتلبية جميع احتياجاته من مستلزمات الإنتاج خاصة الصناعية، وهذا الاعتماد هو في تزايد مستمر. إذ تدل البيانات¹⁸ على التزايد المستمر لحجم الواردات الصناعية من سنة إلى أخرى حيث وصلت إلى 1379 مليار دج في سنة 2006 أي بزيادة تقدر بـ 37,15% مقارنة بسنة 1999.

والواردات من الصناعات المعدنية والإلكترونية والكهربائية بلغت أكبر نسبة من الواردات الصناعية وهي في ارتفاع مستمر حيث وصلت إلى 64,45% سنة 2006 وهي بذلك تحتل الصدارة في هيكله الواردات. كما يسجل ارتفاع واردات الصناعات الكيماوية والبلاستيكية والصناعات الغذائية حيث قدرت نسبتها من الواردات الصناعية 14,7% و 11,42% على التوالي سنة 2006. وبمقارنة الواردات الصناعية بالواردات الإجمالية نجد أنها تمثل نسبة معتبرة منها، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 5: نسبة الواردات الصناعية إلى الواردات الإجمالية للفترة (1999 - 2006)

الوحدة: مليون دج

السنوات	1999	2003	2004	2005	2006
الواردات الإجمالية	601673	1047441	1314399	1493644	1526791
الواردات الصناعية	512669,9	898478,2	1143719,5	1310332,1	1379908,5
% الواردات الصناعية إلى الواردات الإجمالية	85,20	85,79	87,00	87,72	90,40

المصدر: يعقوبين صليحة، العولمة وأثرها على القطاع الصناعي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 - 2009، ص 100.

نلاحظ من البيانات السابقة أن النسبة المعتبرة التي تمثلها الواردات الصناعية من الواردات الإجمالية تدل على أن القطاع الصناعي يعتمد في تمويله على المدخلات من الخارج، أي أنه يعاني من تبعية شبه كاملة وهذا راجع إلى عدم استغلال الموارد المتاحة استغلالا كاملا.

¹⁸ Office National des statistiques.

بالإضافة إلى المنافسة الحادة الأجنبية التي أصبح يعاني منها نتيجة تحرير التجارة الخارجية، وإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ولمعرفة مدى تغطية الصادرات الصناعية للواردات الصناعية نورد الجدول التالي:

جدول رقم 6: نسبة تغطية الصادرات الصناعية للواردات الصناعية للفترة (1999 – 2006)

الوحدة: مليون دج

2006	2005	2004	2003	1999	السنوات البيان
1379908,5	1310332,1	114371,5	898478,2	512669,9	الوارداتالصناعية
80789,7	64222,5	58021	50251,8	27982,3	الصادراتالصناعية
5,85	4,90	5,07	5,60	4,45	%تغطية الصادرات للواردات

المصدر: أعد الجدول من قبل يعقوبن صليحة.

من الجدول نلاحظ أن نسبة تغطية الصادرات للواردات ضعيفة جدا وهي في تراجع مستمر وهذا يعني أن هناك تراجعا في الصادرات مقابل زيادة في الواردات.

الخاتمة:

العولمة لها إيجابيات كثيرة، لمن ينصاع إلى إتباع قواعد السوق بشكل عقلاني وموضوعي، وعكس ذلك تكون آثارها عميقة ومدمرة لكل المؤسسات الاقتصادية في البلد النامي ومن بينها الجزائر.

واستنادا إلى دراسة تأثيرات العولمة على القطاع الصناعي الجزائري، وجدنا أنه ما يميز الوضعية الاقتصادية خلال الفترة (1994 – 2010) هو حالة الركود والانكماش الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني عامة والقطاع الصناعي بالخصوص.

ففيما يخص الآثار الاقتصادية التي مست بالقطاع الصناعي، فإن الإحصائيات تدل على حدوث حالة من الركود لحقت بكل الفروع الصناعية، خاصة صناعة الجلود والمنسوبات. كما أن معدلات استغلال القدرات الإنتاجية للمؤسسات هي في تراجع وانخفاض مستمرين، وتم غلق للعديد من المؤسسات الصناعية التي أصبحت عاجزة عن تسيير أمورها. كما تمت عمليات واسعة لخصوصية المؤسسات الصناعية.

إلى جانب ذلك فثمة آثار اجتماعية كبيرة، بدأت بالظهور وأصبحت تؤرق الفرد الجزائري في حياته اليومية، منها: ضعف القوة الشرائية، وتقشي ظاهرة البطالة بشكل لم يسبق له مثيل، إلى جانب ضعف الإنفاق على القطاع الاجتماعي.

واستنادا إلى نفس الدراسة والتي تناولت أيضا بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تأثرت بالعمالة مثل مؤشر مساهمة الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام (PIB) والقيمة المضافة، فإننا وجدنا أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج الداخلي الخام في تراجع مستمر، إلى جانب المساهمة المحدودة للصناعات المعملية في الناتج الداخلي الخام. وأيضا نفس الملاحظة بالنسبة إلى مساهمة القيمة المضافة الصناعية في القيمة المضافة الإجمالية، والتي شهدت تراجعا كبيرا حيث كل الفروع الصناعية نسبها في انخفاض مستمر في تكوين القيمة المضافة.

أما فيما يخص مؤشر مساهمة الصناعة في التشغيل فإن هذا المؤشر يسجل تراجعا كبيرا، إذ أن الانخفاض في وتيرة التشغيل مس بجميع الفروع الصناعية. وأن الصناعات التي فقدت الجزء الأكبر من مناصب الشغل هي الصناعات الحديدية والإلكترونية والكهرباء والميكانيك.

والمؤشر الثالث والأخير وهو مؤشر مساهمة القطاع الصناعي في المبادلات الخارجية، وفيما يخص الصادرات الصناعية الإجمالية فإنها تبقى ضعيفة ولا يمكن الاعتماد عليها كمصدر لتمويل الاقتصاد الوطني.

أما الواردات الصناعية فتسجل تزايدا مستمرا وأن النسبة المعتبرة التي تمثلها الواردات الصناعية من الواردات الإجمالية تدل على أن القطاع الصناعي يعتمد على المدخلات الخارجية في تمويل جهازه الإنتاجي، وهذا ما يدعو إلى الخوف والقلق من إشتداد التبعية الاقتصادية.

في الأخير يمكن ذكر بعض التوصيات التي نراها ضرورية لمعالجة الآثار السلبية للعمالة على القطاع الصناعي مثل:

1. تأهيل الموارد البشرية كأولوية لنجاح أي إستراتيجية صناعية.
2. مسح وفرز كل القطاع الصناعي بكل فروع لتبيان الطاقة الصناعية التي مازالت موجودة.
3. تنمية الفروع التي تمتلك الجزائر فيها ميزة تنافسية.
4. تطوير الفروع الصناعية ذات الأولوية في خلق مناصب الشغل مثل صناعة النسيج والأحذية.

قائمة المراجع:

أ. الكتب:

1. عبد الكريم بكار، العمالة (طبيعتها، وسائلها، تحدياتها، التعامل معها)، دار الإعلام للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000.

2. عبد الله بدعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
3. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، نداعاتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
4. محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.
5. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، طر، الجزائر، 2004.
6. ناصر عبيد الناصر، سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001.

II. الأطروحات والمجلات والوثائق الرسمية:

1. بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004 – 2005.
2. حمدي باشا رابح، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
3. عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة حالة الجزائر – دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003 – 2004.
4. يوسف ببيبي، السياسة الاقتصادية لتحريك التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مع الإشارة للحالة الجزائرية، دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 – 2007.
5. يعقوبن صليحة، العولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2008 – 2009.
6. ساعو باية، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر – واقع وآفاق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2008 – 2009.
7. عبد المجيد قدي، العولمة وتحدياتها، الواقع والفرص أمام دول العالم، مجلة النائب، المجلس الشعبي الوطني، السنة الأولى، العدد الأول، الجزائر، 2003.
8. عمار عماري، الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب واستشراف المستقبل، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 14، ديسمبر 2000.
9. المجلة الجزائرية للتسيير INPED، العدد الأول، جوان 2007.

10. كمال رزيق، عمار بوزعرور، التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية المنظم يومي 29 - 30 أكتوبر 2001، جامعة سطيف.

11. وزارة الصناعة، دراسة السلاسل الصناعية، احتمالية الاستثمارات والشغل في الصناعة الجزائرية، المقياس الرابع، الجزائر، 2003.

12. عبد المجيد قدي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، محاولة تقييمية، مجلة Cread رقم 61، السادس الثالث، 2004.

13. موسى سعادوي، دور الخصخصة في التنمية الاقتصادية، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 - 2007.

14. بن عامر نبيل، تشخيص لمشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2007 - 2008.

المراجع بالفرنسية:

I. Ouvrages :

1. Abdelhamid Brahimi, l'économie algérienne, OPU, Alger, 1991.
2. Abderhaman Mebtoul, l'Algérie face aux défis de la mondialisation et nouvelle culture économique, OPU, Alger, 2001.
3. Ahmed Benbitour, l'Algérie au 3^{ème} millénaire, défis et potentialités, édition Marinour, Alger, 1998.
4. Khelifi Ali Nour, introduction à l'organisation et au diagnostic d'entreprise, Bèrti édition, Alger, 2001.
5. Youcef Debboub, le nouveau mécanisme économique en Algérie, OPU, Alger, 1995.

II- Rapports et articles:

- 1- BOUALEM ABASSI, le secteur industriel et la problématique et sa modernisation, M.Y FERFERA et autres, mondialisation et modernisation des entreprises, enjeux et trajectoires, casbah cahier du cread, Alger ; 2001.
- 2- conseil national d'informatique et statistique CNIS; les principaux paramètres de la production industrielles, 2007.
- 3- EURO développement PME, analyse de l'impact de la mise à niveau sur les entreprises industrielles, rapport le synthèse juillet 2006.

4- I. MELBOUCI, M. C. BELMIHOUB, l'évaluation de la pratique organisationnelle dans l'entreprise publique industrielle en Algérie, panorama, théorique et analyse d'une expérience (1962- 1995) cahier du cread n° 55, 1^{er} trimestre 2001.

5- MINISTÈRE de l'industrie et de la restructuration, fonds de promotion de la compétitivité industrielle, manuelle des procédures, octobre 2001.

6- RABAH ABDOUN, un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie (1994- 1998) cahier du CREAD n°46/47.

7.PME, magazine d'Algérie, programme d'appui mise en place par le gouvernement Algérien, n°35, Algérie, du 15 janvier au 15 février 2006.